المعهد العربي لدراسات الأمن

وحدة الأمن البحري

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

اختتام فعاليات منتدى الامن البحري في منطقة البحر الاحمر وخليجي عدن وعمان

اختتمت الجلسة الاولى لمؤتمر الامن البحري اعمالها في العاصمة الاردنية عمّـــــــان يوم الخميس 16 سبتمبر بتنظيم من وحدة الامن البحري ومؤسسة كونراد اديناور وبمشاركة وفود من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وحلف شمال الاطلسي وبريطانيا والمانيا واليابان واستراليا والسويد والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر والمملكة الاردنية الهاشمية.

وقد جاء هذا الاجتماع انطلاقا من اهمية منطقة البحر الاحمر وخليجي عدن وعمان في تدفق موارد النفط والغاز واسهامها في تعزيز امن الطاقة اضافة لكونها ركيزة هامة في الحفاظ على الاقتصاد والتجارة الدولية. وعلى الرغم من اهمية هذا النطاق الجغرافي البحري كركيزة هامة للحفاظ على الامن العالمي، فان هذا النطاق لم يحظى باهتمام الدول المكونة له. وعلى العكس من ذلك فقد جاءت معظم البوادر المتعلقة بالبحر الاحمر وخليجي عدن وعمان (التي تقع مجازا تحت مظلة ما يسمى بالنطاق الهادي-الهندي)، جاءت معظم هذه البوادر من دول عابرة وليست مقيمة. وللدلالة على ذلك فقد استعرض الاجتماع الاستراتيجيات المعلنة دوليا بخصوص البحر الاحمر ضمن النطاق الاوسع والتي صاغتها اطراف من خارج النطاق الاقليمي – بما في ذلك الاستراتيجيات المعلنة من قبل الولايات المتحدة الامريكية، روسيا، اليابان، هولندا، فرنسا، المانيا، الدنمارك، وعدة دول اخرى.

وكما هو معلوم، فان الاستراتيجيات التي تم تطويرها من قبل اطراف من خارج المنطقة تعكس بشكل واضح مصالح الدول التي قامت بصياغة تلك الاستراتيجيات دون تمثيل حقيقي لرؤى الدول التي تشكل هذه المنطقة. وقد ادى ذلك الى تضارب الرؤى بين المقيم والعابر كما نتج عن ذلك تغليب المنظور التكتيكي على المفهوم الاستراتيجي مما ادى الى تجاهل اولويات ومصالح دول المنطقة. وعلى الرغم من اهمية الاستراتيجيات المشار اليها اعلاه فان هناك حاجة ملحة لصياغة استراتيجية اقليمية (وربما عربية) تعكس رؤى المنطقة وقاطنيها وبما يتواءم مع اهدافهم. وحيث ان منطقة البحر الاحمر وخليجي عدن وعمان هي منطقة شاسعة تحتوي على ثلاث من اهم

المضائق البحرية في العالم، فقد كان من الضروري الحفاظ على مصالح الدول المشاطئة لهذه المنطقة الواسعة والهامة.

من هذا المنطلق وبناء على ما هو قائم حاليا، فقد اوصى الاجتماع بضرورة انشاء منتدى للامن البحري في منطقة البحر الاحمر وخليجي عدن وعمان. حيث يهدف المنتدى الى توحيد الجهود ولا يهدف الى تهميش ما هو قائم. كما يقدر الاجتماع ويثمن الجهود الهامة التي قامت بها المملكة العربية السعودية، وريادتها في مجال تعزيز الامن البحري من خلال استضافتها مع مجلس الدول المطلة على البحر الاحمر وخليج عدن التي تستضيفه المملكة العربية السعودية.

كما اوصى الاجتماع بضرورة تاسيس نهج اكاديمي، دبلوماسي وتقني تشمل عضويته المنظمات الدولية والمؤسسات المتخصصة وبيوت الخبرة والمؤسسات الاكاديمية، بحيث يتم توظيف والاستفادة من مفهوم المناطق الامنة ضمن النطاق الجغرافي للبحر الاحمر وخليجي عدن وعمان.

وقد اوصى الاجتماع التنسيق مع كافة الاطراف في المنطقة والعمل على صياغة استراتيجية خاصة بمنطقة البحر الاحمر وخليجي عدن وعمان بما يحقق طموحات واهداف الدول التي تشكل المنطقة

كما اوصى الاجتماع على ضرورة تنظيم نقل (و) حظر حيازة وتخزين القدرات الغير تقليدية على متن السفن والقطع البحرية العابرة للمنطقة، وياتي هذا كمطلب ملح في ظل انتشار عناصر مسلحة والتي يمكن ان تستخدم او تستهدف القدرات الغير تقليدية المحمولة على متن القطع البحرية العابرة والتي تشمل القدرات الكيماوية والبيولوجية والنووية والاشعاعية. حيث يعتبر تحقيق هذا الهدف من ضمن اولوبات الامم المتحدة لحظر الانتشار.

وفي اطار متصل اوصى الاجتماع بضرورة انعقاد اجتماعات تنسيق دورية للنظر في ابرز المستجدات والوقوف على ابرز التهديدات التي تواجه القطاع البحري. وبالاضافة الى ذلك فقد خلص الاجتماع الى ضرورة تنظيم برامج تدريبية متقدمة بالتعاون مع حلف شمال الاطلسي لبناء القدرات وزيادة الكفاءة لمنتسبي القوات البحرية في الدول المطلة على منطقة البحر الاحمر وخليجي عدن وعمان وتشمل البرامج التدريبية التعاون مع الجهود الدولية في مكافحة الاتجار بالبشر ومنع الهجرة الغير شرعية اضاقة الى تعزيز رؤية مجلس الدول المطلة على البحر الاحمر وخليج عدن والذي تحتضنه المملكة العربية السعودية.

وقد اعلن الاستاذ زياد عبد الجليل من اللجنة التنظيمية للمنتدى بانه من المتوقع بان يتم انعقاد الجلسة الثانية لاجتماع الامن البحري في عمان اواخر العام الحالي.